

**عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان**

**الاربعاء 15 يناير 2025**

**باسم الله الرحمان الرحيم،**

**الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين؛**

**السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛**

**السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛**

**السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛**

تشرفت برفع **التقريرالسنوي المتعلق بأنشطة المجلس الأعلى للحسابات برسم الفترة 2023-2024 إلى جلالة الملك نصره الله وأيده**، بعد أن صادقت عليه غرفة المشورة بالمجلس في 25 أكتوبر 2024، طبقا لمقتضيات مدونة المحاكم المالية.

كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره في 13 دجنبر 2024 بالجريدة الرسمية.

واليوم يشرفني ويسعدني أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات تطبيقا لأحكام الفصل 148 من دستور المملكة.

إن لقاءنا اليوم يعتبر محطة دستورية متميزة فضلا عن كونه ينسجم مع الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي، وذلك قصد تمكين نواب الأمة والرأي العام، من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي والتي تكتسي راهنية كبرى.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛**

لقد عرفت بلادنا سنة 2023 تحسن مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الوطني وبالمالية العمومية، رغم سياق دولي صعب ومعقد تطبعه تحولات متسارعة وغير متوقعة في الغالب، ورغم توالي سنوات الجفاف الحاد ووضعية الإجهاد المائي.

وهكذا، سجل النمو الاقتصادي بعض التحسن، إذ انتقل من 1,5% سنة 2022 إلى 3,4% سنة 2023، وحسب تقديرات بنك المغرب، فإن هذه النسبة تراجعت إلى 2,6% عند نهاية سنة 2024، على أن تعاود الارتفاع إلى 3,9 % مع متم سنة 2025. وللإشارة، فإن الاقتصاد العالمي استمر في تراجعه خلال سنة 2023، حيث انخفضت نسبة نموه من 3,5% سنة 2022 إلى 3,2% سنة 2023، مع تسجيل تفاوتات ملموسة في تطور هذه النسبة بين مختلف دول العالم. ومن المنتظر أن يعرف نمو الاقتصاد العالمي استقرارا خلال سنتي 2024 و2025، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن تظل نسبته، على التوالي، في حدود 3,2% و3,3%.

وفي ما يخص نسبة التضخم، فقد بلغت ببلادنا 6,1% خلال سنة 2023، مقابل 6,6% في سنة 2022. وتشير تقديرات بنك المغرب، إلى انخفاض هذه النسبة إلى 1% سنة 2024 على أن تصل إلى 2,4% في سنة 2025. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى سن سياسة نقدية ملائمة وإلى تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية. وعلى المستوى العالمي، عرفت سنة 2023 تراجعا طفيفا لنسبة التضخم، إذ بلغت 6,7% بعد تسجيل مستويات غير مسبوقة خلال سنة 2022 بأن وصلت إلى 8,7%. ومن المتوقع أن يواصل التضخم منحاه التنازلي وإن بشكل غير منتظم ليتراجع على الصعيد العالمي إلى 3,7% في 2024 ثم إلى 3,2% سنة 2025.

أما على مستوى المالية العمومية، فحسب معطيات وزارة الاقتصاد والمالية، يظهر تنفيذ الميزانية إلى غاية متم شهر نونبر من سنة 2024 تحسنا للمداخيل العادية بنسبة 15,1% بفعل



الأداء الملحوظ للموارد الضريبية، التي ارتفعت بما قدره 12%، وبالموازاة سجلت النفقات الإجمالية ارتفاعا بنسبة 12,5% إثر تزايد نفقات السلع والخدمات.

وبالنظر إلى هذه التطورات ووفقا للتوقعات الماكرو اقتصـــادية لبنك المغرب، فإن عجز الميزانية بلغ 4,5% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية 2024، مقابل 4,4% ســنة 2023 و5,4% ســنة 2022 ومن المرتقب أن يتراجع إلى 4,2% في 2025 ثم إلى 3,9% في 2026.

وعلى مستوى المديونية، فقد ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي بنسبة 6,8% مقارنة بسنة 2022، حيث بلغ 1.016,6 مليار درهم في سنة 2023، وهو ما يمثل 69,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، مسجلا بذلك تراجعا مقارنة بسنة 2022 حيث وصلت هذه النسبة إلى 71,5%. وحسب تقديرات بنك المغرب يتوقع أن يصل إلى 70,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في نهاية 2024 قبل أن يتراجع تدريجيا إلى 69,5% في 2025 و68,7% في 2026. وفي هذا الصدد، ومقارنة بسنة 2022، فقد سجل الدين الخارجي، في سنة 2023، ارتفاعا بنسبة 10,8%، بينما بلغت نسبة ارتفاع الدين الداخلي 5,6%.

وتشير المعطيات المؤقتة التي أعلنت عنها الحكومة، خلال الأسبوع المنصرم، حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 إلى أن عجز الميزانية سيبقى في حدود 4% من الناتج الداخلي الخام وأن نسبة دين الخزينة ستستقر في 69,5% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية2024.

وعلاقة بالمالية العمومية يسجل المجلس الأعلى للحسابات بعض المخاطر التي يتعين معالجتها على الأمدين القصير والمتوسط بالنظر إلى الضغوط المتزايدة على المالية العمومية، وإلى وتيرة تنفيذ بعض الإصلاحات المبرمجة. وتشكل هذه المخاطر تحديات حقيقية أمام إنجاز الأهداف المتوخاة في ظل استمرار الآثار السلبية لظاهرة الجفاف على القطاع الفلاحي وعلى وتيرة نمو الاقتصاد الوطني.

ذلك أن تفاقم إشكالية الإجهاد المائي تستلزم استثمارات كبرى ومستعجلة تقدر ب 143 مليار درهم، برسم الفترة 2020-2027، في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي. كما أن التأهيل العام لجهة الحوز إثر زلزال شتنبر 2023 يستدعي موارد مالية مهمة



لتمويل برامج الإعمار ومساعدة المتضررين، حيث تجاوزت النفقات في هذا المجال 9,5 مليار درهم إلى حدود نهاية أكتوبر 2024.

كما يتواصل تنزيل الإصلاحات الكبرى التي أطلقتها بلادنا، خصوصا إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية الذي من المتوقع، حسب آخر تقديرات وزارة الاقتصاد والمالية، أن تبلغ كلفته 53,5 مليار درهم عند تفعيل جميع آليات الحماية الاجتماعية سنة 2026، منها 38,5 مليار درهم سيتم تمويلها من ميزانية الدولة.

وعلى صعيد آخر يستعد المغرب لاستضافة كأس إفريقيا للأمم لسنة 2025 ونهائيات كأس العالم لكرة القدم لسنة 2030 مشاركة مع إسبانيا والبرتغال، مما يتطلب تعبئة موارد مالية هامة لتمويل الاستثمارات الكبرى قصد تأهيل البنية التحتية الرياضية والسياحية والاتصال والمواصلات.

واعتبارا لتطور نفقات الاستثمار المنجزة في إطار الميزانية العامة للدولة والتي انتقلت من 52,3 مليار درهم سنة 2015 إلى 119,2 مليار درهم سنة 2023، يتعين الحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي، والسعي لأن يلعب دور الرافعة للاستثمار الخاص من خلال تطوير الآليات الضرورية لضمان التوظيف الأمثل للاستثمارات العمومية، وعبر ترشيد النفقات وتحديد الأولويات واللجوء إلى الشراكات مع القطاع الخاص.

ويتضح من خلال تطور مؤشرات المالية العمومية ضرورة مواصلة ضبط مسار المؤشرين الرئيسيين وهما عجز الميزانية في حدود 3% مع متم سنة 2026 ومستوى المديونية في 66,3% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2027، قصد خفضهما، لتحقيق الأهداف والنتائج المحددة في البرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات والمعتمدة في قانون المالية لسنة 2025، فهذان المؤشران يشكلان مدخلا أساسيا لتحسين أداء المالية العمومية. ويقترنان، على الخصوص، بأداء الاقتصاد الوطني وانعكاسه على استدامة معدل النمو وارتفاع الناتج الداخلي الخام وتأثيره على مداخيل الدولة.

وارتباطا بتعبئة الموارد، يتوقع أن تسهم أيضا الإصلاحات الجارية في المجال الجبائي وقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ومنظومة الاستثمار في تخفيف الضغط على المالية العمومية.

وذلك لما يمكن أن تتيحه هذه الإصلاحات من موارد عمومية إضافية من جهة ومن تقليص للتحويلات من ميزانية الدولة لفائدة المؤسسات العمومية، التي فاقت 65 مليار درهم سنة 2023، مقابل عائدات ومساهمات في ميزانية الدولة لم تتجاوز 16,8 مليار درهم، برسم نفس السنة.

كما أن من بين الأهداف المتوخاة من إصلاح منظومة الاستثمار الرفع من نسبة مساهمة الاستثمار الخاص الذي يجب أن يعكس الدينامية التي يشهدها الاستثمار العمومي وبالتالي التخفيف من الضغوط على المالية العمومية بالإضافة إلى ما يمكن أن يوفره من عائدات ضريبية من شأنها الرفع من القدرات التمويلية لميزانية الدولة والجماعات الترابية.

وإذا كان من شأن هذه الإصلاحات توفير هوامش هامة للاستجابة لحاجيات التمويل، فإن الحرص على مواصلة تسريع تنفيذها يكتسي أهمية بالغة تداركا لكل تأخر في إنجازها، وضمانا لتعبئة الموارد اللازمة في أفق يتناسب مع توقيت بروز الحاجيات وضبطها، ولترسيخ مصادر تمويلية قارة مع الاستمرار في ابتكار مصادر أخرى لتخفيف الضغوط على المالية العمومية.

وعلاقة بالمخاطر المحتملة التي قد تواجهها المالية العمومية على المديين المتوسط والبعيد، فإن المجلس يؤكد مجددا على الحاجة الملحة إلى مباشرة وتسريع **إصلاح منظومة التقاعد**، إذ سبق أن أصدر توصيات في هذا الشأن في تقريره حول منظومة التقاعد لسنة 2013 دعا فيها إلى الشروع في الإصلاح الهيكلي بعد إنجاز الإصلاح المقياسي. كما أن تقرير المجلس المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد لسنة 2017 أورد ضمن توصياته الأهداف الاستراتيجية التي يجب أن يتوخاها إصلاح هذا النظام والشروط الأساسية للحفاظ على استدامته. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى الوضعية التي يشهدها الصندوق المغربي للتقاعد الذي سجل عجزا تقنيا بمبلغ 9,8 مليار درهم عند نهاية سنة 2023. مما يؤدي إلى تراجع في الأرصدة الاحتياطية للصندوق التي بلغت 65,8 مليار درهم عند متم سنة 2023، ومن المتوقع، حسب معطيات وزارة الاقتصاد والمالية، أن تستنفذ في حدود سنة 2028. ويسجل المجلس إعلان الحكومة مؤخرا عن عزمها الشروع في الإصلاح المرتقب خلال الشهر الحالي.



**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛**

ارتباطا بكل هذه التحديات، وتنزيلا لتوجهات المخطط الاستراتيجي الذي اعتمده المجلس الأعلى للحسابات، للفترة الممتدة من 2022 إلى 2026، أعرض على أنظاركم حصيلة موجزة لأهم أعمال المجلس خلال الفترة **2023-2024** والتي تغطي مختلف وظائفه التي تجمع بين التدقيق والمراقبة والتقييم وعند الاقتضاء، المعاقبة في حال الوقوف على المخالفات المتعلقة بالعمليات المالية، وكذا المساهمة، إلى جانب مختلف الأطراف المعنية، في تخليق الحياة العامة والحرص على تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

واعتبارا للتقرير السنوي المفصل الذي تم نشره ولأن الحيز الزمني لا يتيح تفصيل مختلف الأنشطة، أود التركيز على بعض الخلاصات لأهم أشغال المجلس علاقة بتحديات **أداء التدبير العمومي وكذا تلك المتصلة بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، لذا سيتناول هذا العرض ثلاثة محاور أساسية:**

- **يهم المحور الأول: تتبع تنزيل أوراش الإصلاحات الكبرى؛**
- **بينما يستعرض المحور الثاني: أهم نتائج مهام تقييم البرامج والمشاريع العمومية ومهمات مراقبة التسيير؛**
- **ويخص المحور الثالث المهام المرتبطة بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.**

**بخصوص تتبع تنزيل أوراش الإصلاحات الكبرى، موضوع المحور الأول،** فعلى غرار السنتين السابقتين، واصل المجلس الأعلى للحسابات برسم 2023-2024 تتبع تنزيل أوراش الإصلاحات الكبرى ببلادنا، حيث قام بتقييم تقدم الإنجازات وبتحديد المخاطر والتحديات التي يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الإصلاحات. ويتعلق الأمر بأوراش الحماية الاجتماعية، والاستثمار، والمؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الجبائي. وفي إطار التتبع لهذه الإصلاحات تمت إضافة ورشين يتعلقان بالماء، والجهوية المتقدمة أدرجت خلاصات لهما ضمن التقرير الحالي.

**فبخصوص قطاع الماء،** اعتمدت بلادنا سياسات مائية استباقية، منذ الستينات، ابتداء من سياسة بناء السدود، من أجل تحسين استدامة الموارد المائية وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات

البيئية والاقتصادية، وصولا إلى البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، الذي يروم توفير الماء الصالح للشرب وتلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية، وذلك بغلاف مالي قدره 143 مليار درهم.

وفي هذا الصدد، فقد ارتفعت السعة التخزينية الإجمالية للسدود من 18,7 مليار متر مكعب سنة 2020، إلى 20,7 مليار متر مكعب عند متم سنة 2023، وذلك تبعا لتشغيل مجموعة من السدود الكبيرة التي شرع في إنجازها قبل إطلاق البرنامج، خاصة سدود تودغى بإقليم تنغير وتيداس بإقليم الخميسات وأكدز بإقليم زاكورة وسد فاصك بإقليم كلميم، علما أن بعضها تأخر في التنفيذ بسبب فسخ صفقات الأشغال المتعلقة بها، كما هو الشأن بالنسبة لسد مداز بإقليم صفر وسد تاركا أومادي بإقليم جرسيف. وبالنظر إلى المخزون الحالي للمياه بالسدود، الذي لا يتجاوز 29% في نهاية دجنبر 2024، فمن اللازم توجيه مشاريع بناء السدود نحو المناطق التي تعرف تساقطات مطرية مهمة من أجل تفادي ضياعها وعدم الاستفادة منها، ولاسيما في الحوضين المائيين سبو واللوكوس بشمال المملكة، فضلا عن تسريع المشاريع المتعلقة بالربط بين الأحواض المائية كحل مبتكر يساهم في الحد من الخصاص المائي على مستوى المناطق التي تعاني من تراجع في مواردها المائية وفي التخفيف من التباين المجالي لتوزيع هذه الموارد. ويتعلق الأمر أساسا باستكمال مشاريع الربط بين الأحواض المائية للوكوس وسبو وأبي رقراق وأم الربيع، وكذا بتسريع المشاريع المرتبطة بتعبئة الموارد غير الاعتيادية، كتلك المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وبتحلية مياه البحر، ومنها مشاريع محطات تحلية المياه بالدار البيضاء والداخلة والرباط والجهة الشرقية، مما سيمكن من تعزيز التدبير المندمج للموارد المائية وحماية أكبر للمخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية.

وعلاقة بتدبير الطلب والاقتصاد وتثمين الماء، فبالرغم من الجهود المبذولة لتحديث شبكات السقي الجماعي وتوسيع نطاق استخدام الري الموضعي لتحقيق الاقتصاد في استهلاك المياه، فإن ذلك لم يمكن من الحد من زيادة الطلب على مياه السقي. فإلى غاية نهاية سنة 2023، لم تتجاوز المساحة المجهزة بنظام السقي الموضعي حوالي 50% من إجمالي المساحة المسقية على الصعيد الوطني، بالنظر إلى بطء وتيرة التجهيز الداخلي للضيعات الفلاحية في إطار

مشاريع التحول الجماعي إلى هذا النظام في السقي. كما أن القطاع الفلاحي لا يستفيد من الإمكانات التي توفرها المياه العادمة المعالجة، والتي بلغ حجمها سنة 2023 حوالي 37 مليون متر مكعب، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها غياب معايير لتحديد خصائص جودة المياه العادمة المعالجة من أجل استعمالها في القطاع. كما أن التدبير الأنجع للماء يقتضي أيضا مواصلة تقليص الكميات المهمة للتسربات في شبكات النقل بالرفع من مردوديتها من 77%، كمعدل وطني حاليا، إلى 80% كهدف في أفق سنة 2030.

وعلى الرغم من أن بلادنا عملت على ملاءمة الترسانة القانونية المتعلقة بالماء، فإن المقاربة القانونية تظل غير كافية ما لم تقترن بمقاربة متعددة الأبعاد، تضمن تحقيق التكامل والالتقائية بين قطاعات الماء والفلاحة والطاقة وتلاؤم استراتيجياتها واندماجها على المستوى الترابي.

وانطلاقا من التجارب الناجحة على الصعيد الدولي، يتعين اللجوء إلى استعمال الطاقات المتجددة قصد تعبئة الموارد المائية، خاصة في مجال تحلية مياه البحر، مع تشجيع البحث العلمي في المجال المائي والانفتاح أكثر على الجامعات ومختبرات البحث كي تساهم في اقتراح حلول للإشكاليات البيئية، لاسيما تلك المتعلقة بالماء والتربة. كما ينبغي استغلال كافة قنوات التواصل الممكنة من أجل توعية الشركات والمقاولات، والأسر، والمواطنين بضرورة ترشيد السلوك الاستهلاكي للماء، فضلا عن تفعيل آليات الردع تجاه السلوكات اللامسؤولة لاستهلاك الماء.

**أما في ما يتعلق بالورش الإصلاحي للجهوية المتقدمة** فقد باشر المجلس، خلال سنة 2024، تتبعه لهذا الإصلاح، وذلك استكمالا للمهمة الموضوعاتية التي أنجزها بهذا الخصوص في نونبر 2023.

وقد بادرت السلطات العمومية إلى تسريع هذا الورش من خلال مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية المرتبطة باللامركزية واللاتمركز الإداري، بالإضافة إلى تخصيص آليات متجددة وموارد لمواكبة الجهات في تفعيل اختصاصاتها ودعم قدراتها التدبيرية. فقد استمر المنحى التصاعدي للموارد المالية المرصودة من قبل الدولة لفائدة الجهات، حيث ارتفعت المساهمات المخصصة من الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب

المرصودة للجهات، من 3,79 مليار درهم في سنة 2016 إلى 8,79 مليار درهم في سنة 2023. وبلغ إجمالي الموارد المحولة من قبل الدولة حوالي 57,64 مليار درهم خلال الفترة من فاتح يناير 2018 إلى متم سنة 2024، بالإضافة إلى موارد صندوق التضامن بين الجهات التي بلغت 6,19 مليار درهم خلال نفس الفترة .

غير أن وتيرة تفعيل هذا الورش الهيكلي تستلزم المزيد من الجهود لتسريع تنفيذ الميثاق الوطني للاتمركز الإداري على أرض الواقع، من خلال تفعيل الإجراءات المبرمجة وتقييم النتائج، حيث إن معدل إنجاز خارطة الطريق المتعلقة بالميثاق المذكور لم يتجاوز 36%، إلى غاية منتصف أكتوبر 2024. كما تبقى وتيرة نقل وتفويض الاختصاصات ذات الأولوية، المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح اللاممركزة، غير كافية، حيث لم تتجاوز نسبتها 38% في منتصف أكتوبر 2024.

وبخصوص الإطار القانوني المؤسساتي للجهوية المتقدمة، يظل تحقيق الأهداف المتوخاة، وخاصة تمكين الجهات من أداء أدوارها التنموية على النحو الأمثل، رهينا بحصر وملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بمجالات تدخل القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجهات، منها 18 مجالا ضمن الاختصاصات الذاتية للجهات وثلاثة مجالات ضمن الاختصاصات المشتركة، وذلك من أجل تحديد حدود تدخل مختلف الفاعلين العموميين وتدارك تداخل مهامهم مع اختصاصات الجهة. ومن المهم أيضا تحديد اختصاصات وتنظيم التمثيليات الإدارية الجهوية المشتركة والقطاعية التي صادقت على إحداثها اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري ونقل الاختصاصات التقريرية إليها، وذلك لتحقيق وحدة عمل مصالح الدولة على المستوى الجهوي وضمان حسن التنسيق في ما بينها. فقد صودق على إحداث ثلاث تمثيليات مشتركة، وهي:

- المديريات الجهوية للتجارة والإنتاج الصناعي والاستخراجي والإدماج الاقتصادي،
- والمديريات الجهوية للسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشباب والثقافة والتواصل،
- والمديريات الجهوية للتجهيز والبنيات التحتية،



بالإضافة إلى تمثيلتين قطاعيتين هما:

- المديرية الجهوية للمالية،
- والمديرية الجهوية للصيد البحري.

وبالنسبة لآليات تفعيل الجهوية المتقدمة، سجل المجلس محدودية اعتماد آلية التعاقد بين الدولة والجهات لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية المدرجة ضمن الجيل الأول من برامج التنمية الجهوية. فخلال الفترة 2020-2022، استكملت أربع جهات، فقط، مسطرة التوقيع على عقود البرامج بين الدولة والجهة، شملت 197 مشروعا تنمويا بكلفة إجمالية قدرها 23,56 مليار درهم. غير أن معدل المشاريع مكتملة الإنجاز ضمن عقود البرامج الأربعة لم يتجاوز 9%، في حين بلغت نسبة المشاريع في طور الإنجاز 80% وذلك إلى غاية متم أبريل 2024.

هذا، ويبقى نجاح التعاقد بين الدولة والجهات وباقي المتدخلين رهينا باعتماد إطار تنظيمي يحدد بشكل واضح التزامات مختلف الأطراف خلال مراحل إعداده وتنفيذه، وكذا ترشيد وضبط آجال الإجراءات المتعلقة بمسطرة إبرام العقد، بهدف تدارك النقائص المسجلة على مستوى تنفيذ الجيل الأول من برامج التنمية الجهوية. وتستدعي هذه الوضعية تحري الدقة في تحديد المشاريع ذات الأولوية المقرر إنجازها في إطار عقد بين الدولة والجهة وباقي المتدخلين، يتضمن الآليات الكفيلة بإنجاحها، لاسيما من خلال تحديد شكليات وشروط إبرام وتنفيذ هذا العقد.

كما أضحى من الضروري مواكبة الجهات في إنجاز برامج التنمية الجهوية التي تم التأشير عليها لتدارك النقائص المسجلة في السابق، مع مراعاة قدراتها التدبيرية والموارد المالية الملتزم بتعبئتها. وبخصوص البرامج التنموية للفترة 2022-2027، فإلى غاية منتصف شهر أكتوبر 2024، لم تصادق مجالس الجهات على عقود البرامج المتعلقة بها. ويُعزى هذا الوضع إلى عدم تزامن التخطيط لمرحلة إعداد هذه العقود مع مسطرة إعداد برامج التنمية الجهوية. كما لم يساعد، أيضا، تأخر تعيين رؤساء التمثيليات الإدارية القطاعية والمشتركة على مستوى الجهات وتفويض الاختصاصات التقريرية إليهم على تيسير مسطرة التشاور حول مضمون هذه العقود بين الجهات والقطاعات الوزارية المعنية.

وبخصوص خارطة الطريق للمرحلة القادمة، يسجل المجلس التوصيات التي أسفرت عنها المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة المنعقدة في دجنبر المنصرم والتي تتماشى مع الخلاصات التي أوردها المجلس في تقريره حول التقييم المؤسساتي للجهوية المتقدمة في نونبر 2023 وكذا من خلال تتبعه لهذا الورش الإصلاحي الاستراتيجي.

**وبالنسبة للورش الملكي للحماية الاجتماعية،** فقد ركزت السلطات العمومية أساسا على إرساء آليات التنزيل وتعزيز الترسانة القانونية اللازمة لتأطير منظومة الحماية الاجتماعية، بصفة عامة، وعلى تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والدعم الاجتماعي المباشر بصفة خاصة؛ علما أن توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025 يوجدان في مرحلة التأطير القانوني.

بخصوص تعميم **التأمين الإجباري عن المرض،** فبعد استكمال إطاره القانوني ووضع الإجراءات وتعبئة الوسائل الضرورية لتفعيله، بلغ عدد المسجلين برسم التأمين الإجباري عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، إلى حدود 10 شتنبر 2024، ما مجموعه 1,68 مليون منخرط رئيسيا، في حين أن عدد المنخرطين الذين يتوفرون على حقوق مفتوحة لم يتجاوز 1,2 مليون شخص. كما لم تتجاوز نسبة استخلاص الاشتراكات 37%، مما قد يؤثر على التوازن المالي لهذا النظام.

أما التأمين الإجباري التضامني أي الخاص بفئة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، فقد تجاوز عدد المنخرطين الرئيسيين فيه 4,05 مليون شخص، وبلغت تحويلات الدولة برسم هذا النظام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من دجنبر 2022 إلى غاية نهاية شتنبر 2024، ما مجموعه 15,51 مليار درهم. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى استفادة القطاع الخاص من حصة تناهز 74% من إجمالي النفقات المفوترة.

وفي ما يخص التأمين الإجباري الشامل، أي الخاص بفئة الأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، فإن عدد المسجلين في هذا النظام بلغ 133 ألف شخص، 67% منهم يتوفرون على حقوق مفتوحة.

وفي ما يتعلق **بالدعم الاجتماعي المباشر**، فقد تم الشروع في تنزيل هذا البرنامج ابتداء من شهر دجنبر 2023، حيث تم استكمال تأطيره القانوني وإبرام الاتفاقيات الضرورية لتفعيله، بالإضافة إلى تعبئة الموارد اللازمة لتمويله. وحسب معطيات شهر شتنبر 2024، تم تسجيل استفادة 3,9 مليون أسرة تتوزع بين 2,36 مليون مستفيد في إطار إعانات الحماية من المخاطر المتعلقة بالطفولة، و1,55 مليون مستفيد من الإعانات الجزافية. وفي إطار الدعم التكميلي الخاص بالدخول المدرسي، تم تسجيل استفادة 1,78 مليون رب أسرة، حيث شمل هذا الدعم 1,66 مليون طفل متمدرس بالسلك الابتدائي و959 ألف طفل في المستوى الثانوي الإعدادي و438 ألف طفل بالسلك الثانوي التأهيلي.

وقد بلغت تكلفة الدعم الاجتماعي المباشر، منذ الشروع في تنزيله إلى غاية 10 أكتوبر 2024، ما مجموعه 18,54 مليار درهم، علما أن الدعم الخاص باليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية يوجد حاليا في طور التنزيل.

ورغم أهمية هذه الإنجازات، يواجه إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية مجموعة من التحديات، التي يمكن اعتبارها في نفس الآن عوامل نجاح رئيسية للإصلاح، وتتجلى خاصة في تطوير نظام استهداف وضبط الفئات التي تتحمل الدولة تكاليفها، وتعبئة وتنويع مصادر تمويل مستدامة، ومواصلة النهوض بمؤسسات الرعاية الصحية العمومية وتأهيلها، ومحاربة الهشاشة عبر استبدال الإعانة بالدخل تدريجيا. هذا، ومن المهم، أخيرا، تتبع أثر الدعم الاجتماعي المباشر على الفئات المستفيدة والتنسيق بين سياسة الحماية الاجتماعية والسياسات العمومية الأخرى.

وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها **قطاع الاستثمار** في الرفع من دينامية الاقتصاد الوطني وخلق الثروات وتوفير فرص للشغل والحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية، فقد واصل المجلس تتبعه لتنزيل **ورش إصلاح منظومة الاستثمار**.

وقد عرف الإطار الاستراتيجي المتعلق بتطوير الاستثمار الخاص، تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث تعزز في سنة 2021، بالرؤية الاستراتيجية التي حدد توجهاتها النموذج التنموي الجديد، والتي تلاها في سنة 2022 اعتماد الهدف الاستراتيجي الأولي المتمثل

في تحقيق 550 مليار درهم من الاستثمارات وخلق 500.000 منصب شغل. وهو الهدف الذي تسعى الوزارة المكلفة بالاستثمار إلى تنزيله على المستويين القطاعي والترابي، وذلك من خلال تعبئة مختلف الفاعلين، بتنسيق مع المراكز الجهوية للاستثمار، وكذا من خلال عقد لقاءات تواصلية بشأنه.

وقد مكنت هذه المبادرات من تحقيق تقدم ملموس على مستوى الإطار الاستراتيجي للإصلاح، والذي من شأن استكماله، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية للاستثمار، أن يجعله أكثر وضوحاً. وستمكن هذه الاستراتيجية، التي نص المرسوم المحدد لصلاحيات الوزارة المكلفة بالاستثمار على ضرورة اعتمادها، من إضفاء المزيد من الانسجام على الخيارات الاقتصادية والقطاعية، ومزيدا من الوضوح والتقارب بشأن مساهمات مختلف الجهات الفاعلة. بالإضافة إلى ذلك، وجبت إثارة الانتباه إلى أهمية اعتماد التعاقد الوطني للاستثمار من أجل تجويد الإطار الاستراتيجي وإضفاء الطابع الرسمي على التزامات مختلف الأطراف المعنية بما فيها القطاعان الخاص والبنكي.

أما بخصوص استكمال أنظمة دعم الاستثمار، فقد تم اعتماد النصوص المتعلقة بنظام الدعم الرئيسي ونظام الدعم الخاص المتعلق بالمشاريع الاستراتيجية في الآجال المحددة لذلك، في حين لم يتم، إلى حدود الآن، اعتماد تلك المتعلقة بالأنظمة الخاصة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، علما أن النظام المتعلق بها يكتسي أهمية بالغة لتشجيع الاستثمار المنجز من طرف هذا المكون الأساسي الذي يشكل 93% من النسيج الاقتصادي والإنتاجي للمملكة. كما يسجل المجلس أيضا التأخير الحاصل بالنسبة للأنظمة الخاصة بتشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، وبالتالي يؤكد على ضرورة التسريع باعتماد النصوص الخاصة بهذين المنظومتين وذلك بهدف التنزيل المتناسق والشامل للإصلاح.

وبالنسبة لتحسين مناخ الأعمال، فقد سجل تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية تقدماً ملموساً خلال السنتين الأخيرتين، حيث تم إطلاق 74% من المبادرات التي تضمنتها، وتسجيل تطورٍ ملحوظ في إنجاز بعض الأوراش الهيكلية التي جاءت بها، لاسيما ما يتعلق منها بتبسيط الإجراءات، بحيث شهد 22 إجراءً، تتم معالجته على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، انخفاضا بنسبة 45% في الوثائق المطلوبة من

المستثمرين، بالموازاة مع الشروع في تحسين 15 مسارًا ذي أولوية للمستثمرين. وقد وصل معدل التنفيذ الإجمالي لخارطة الطريق الاستراتيجية إلى 31% من المبادرات التي تم إطلاقها، وهي وتيرة ينبغي الحفاظ عليها، بل وتسريعها، خلال العامين القادمين، لتحقيق جميع الأهداف المرجوة داخل الأجل المحدد.

وتجدر الإشارة، كذلك، إلى أن تعبئة العقار تحتل مكانة مهمة لتحقيق أهداف الركيزة الثانية من خارطة الطريق الاستراتيجية وفي التحسين الشامل لمناخ الأعمال، مما يستدعي العمل على المزيد من التنسيق والانخراط من قبل مختلف الفاعلين في هذا المجال. كما يعتبر من الضروري إيلاء اهتمام خاص لعنصرين أساسيين، لما لهما من تأثير مهم على توفير الظروف الملائمة لتطوير الاستثمار، ويتعلق الأمر باعتماد استراتيجية عقارية تحدد الاحتياجات في هذا المجال، وذلك من أجل إعادة تشكيل الاحتياطي العقاري الموجه للاستثمار، في تناغم مع سياسة الدولة في مجال دعم الاستثمار، وبتعزيز الروابط والتكامل بين مختلف الأنظمة العقارية أي الملك الخاص للدولة، الأراضي الجماعية، أراضي الكيش، والملك الغابوي.

وفي ما يخص **إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية**، فقد تم تحقيق تقدم ملموس في إطار توضيح الرؤية الخاصة بإعادة هيكلة المحفظة العمومية، مع ما تستدعيه من مزيد من التعبئة من طرف القطاعات الوصية لأجل استكمالها. وهكذا، فقد ساعدت المجهودات التي بذلتها وزارة الاقتصاد والمالية على تحسين الرؤية حول المحفظة العمومية المستهدفة للمؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري، من حيث الحجم والتركيبة، لكن دون التمكن من وضع خارطة طريق شاملة لعمليات إعادة الهيكلة في إطار جدول زمني محدد.

وفي هذا الصدد، يثير المجلس الانتباه إلى ما يتطلبه تحديد سيناريوهات إعادة الهيكلة من تعبئة ومساهمة كبيرة من القطاعات الوزارية الوصية للتوصل إلى خطط واقعية وقابلة للتطبيق. كما يدعو إلى تسريع إنجاز عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري، بمبادرة من الوزارات الوصية عليها والمسؤولة عن بلورة خطط التنظيم المؤسسي لقطاعاتها على أساس استراتيجية محينة تستمد أسسها من الرؤية الجديدة، وكذا إلى استكمال عمليات تصفية المؤسسات والمقاولات العمومية التي يبلغ عددها 81 مؤسسة

ومقاولة قيد التصفية، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تنطوي على أصول وخصوم للدولة.

وعلى صعيد آخر، وعلى الرغم من الهدف المحدد لعمليات الخوصصة، منذ سنة 2018، بالدفع بهذه العمليات لتستعمل على المدى المتوسط والطويل في إطار تقليص حجم المحفظة العمومية، فإن العمليات المنجزة ما بين سنتي 2018 و2024 تبقى محدودة للغاية، إذ لم تتجاوز أربع عمليات بعائدات بلغت 17 مليار درهم.

وبالنسبة لخارطة الطريق المتعلقة بالسياسة المساهماتية للدولة، فقد شكلت المصادقة على توجهاتها الاستراتيجية في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ فاتح يونيو 2024 خطوة مهمة في مسار تفعيل دور الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة في ممارسة وظيفة المساهم نيابة عن الدولة. فعلى ضوء ذلك، قامت الوكالة المذكورة بإعداد مشروع السياسة المساهماتية للدولة، الذي يعكس هذه التوجهات الاستراتيجية وخارطة طريق لتفعيلها، والذي صادق عليه مجلس الحكومة المنعقد في 12 دجنبر الماضي بهدف تمكين الوكالة من الشروع في تنفيذ خارطة الطريق. ويدعو المجلس، بهذا الصدد، إلى ضرورة تسريع تنزيل هذه الخارطة.

وعلى مستوى آخر، وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها الوكالة، فإن عملية تحويل المؤسسات العمومية الخمسة عشر التابعة لها إلى شركات مجهولة الاسم، لا تتقدم بالوتيرة اللازمة لاحترام الأجل القانوني لخمس سنوات والذي ينتهي في يوليوز 2026. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس على ضرورة تحسيس الوزارات الوصية على هذه المؤسسات، والتي تعد الحامل الرئيسي لمشاريع القوانين المتعلقة بتحويل المؤسسات المعنية، من أجل احترام الأجل سالف الذكر.

وعلاقة بتفعيل دور صندوق محمد السادس للاستثمار، ففي شقه المتعلق بإحداث الصناديق القطاعية والموضوعاتية، تم في ماي 2023، اختيار 15 شركة ستتولى إحداث وإدارة هذه الصناديق يجري التفاوض معها على لوائح التسيير، وذلك برأسمال استثماري إجمالي قدره 18,5 مليار درهم، منها 4,7 مليار درهم كمساهمة للصندوق و13,8مليار درهم قامت شركات التدبير بتعبئتها لدى مستثمرين محليين ودوليين.

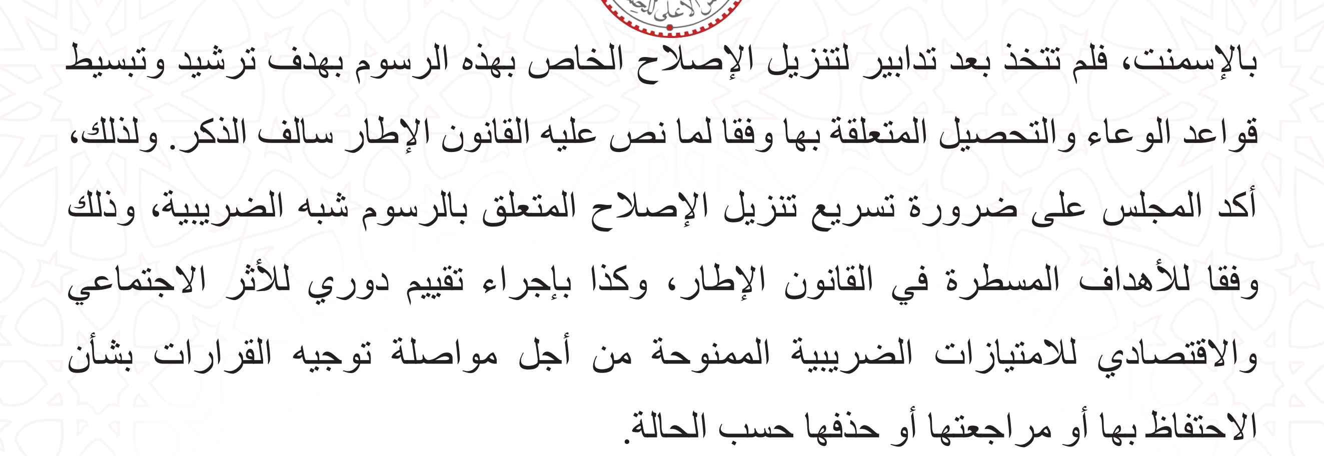
وفي المقابل، يبقى من المهم استكمال تحديد وهيكلة محفظة مشاريع البنية التحتية للمؤسسات والمقاولات العمومية التي سيدعمها صندوق محمد السادس للاستثمار، مع إعطاء الأولوية للقطاعات الاستراتيجية. إذ يلاحظ أن تمويل هذه المشاريع على شكل شراكات بين القطاع العام والخاص، لتخفيف العبء على ميزانية الدولة بدعم من المستثمرين الدوليين، لا يزال في مراحله الأولى.

وعلى صعيد آخر يتواصل تنزيل **الإصلاح الجبائي** منذ سنة 2022، وتتجلى أهم الإصلاحات في التدابير المتعلقة بإصلاح الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة على التوالي ضمن قانوني المالية لسنتي 2023 و2024. وبخصوص إجراءات الإصلاح المدرجة في قانون المالية لسنة 2025، فقد تم التركيز أساسا على الضريبة على الدخل.

وقد دعا المجلس، في هذا الصدد، إلى إجراء تقييم للإجراءات التي تم اتخاذها في إطار الإصلاح المتعلق بإصلاح الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، كممارسة فضلى يتعين تكريسها بشكل دوري، ثم التواصل بشأنها وبشأن الآثار المتوقعة عن الإصلاح الخاص بالضريبة على الدخل.

ومع اقتراب انصرام أجل خمس سنوات التي حددها هذا القانون الإطار، يعيد المجلس التأكيد على ضرورة تسريع تنزيل الإصلاح المتعلق بجبايات الجماعات الترابية. إذ لم تتخذ بعد التدابير التي تهم على وجه الخصوص مراجعة القواعد المتعلقة بهذه الجبايات، حيث لازالت مختلف سيناريوهات الإصلاح المرتقب وأثرها على خزينة الجماعات الترابية المعنية وعلى المقاولات والأشخاص الخاضعين للرسوم المحلية قيد الدراسة تحت إشراف وزارة الداخلية بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، وذلك قصد اقتراح التدابير التشريعية والتنظيمية وكذا الإجراءات المواكبة لتنزيل هذا الإصلاح. ويجب التذكير بأن القانون رقم 07.20، بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية سبق أن أدرج بعض التعديلات على منظومة هذه الجبايات كتمهيد لانطلاق الإصلاح الشامل لها.

علاوة على ذلك، وباستثناء إدراج الأحكام المتعلقة ببعض الرسوم شبه الضريبية بالمدونة العامة للضرائب، كما هو الشأن في قانون المالية لسنة 2025 بالنسبة للرسم الخاص



بالإسمنت، فلم تتخذ بعد تدابير لتنزيل الإصلاح الخاص بهذه الرسوم بهدف ترشيد وتبسيط قواعد الوعاء والتحصيل المتعلقة بها وفقا لما نص عليه القانون الإطار سالف الذكر. ولذلك، أكد المجلس على ضرورة تسريع تنزيل الإصلاح المتعلق بالرسوم شبه الضريبية، وذلك وفقا للأهداف المسطرة في القانون الإطار، وكذا بإجراء تقييم دوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي للامتيازات الضريبية الممنوحة من أجل مواصلة توجيه القرارات بشأن الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها حسب الحالة.

**السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛**

**يستعرض المحور الثاني: أهم نتائج مهام تقييم البرامج والمشاريع العمومية ومهمات مراقبة التسيير**

**في مجال تقييم البرامج والمشاريع العمومية**، حرصت المحاكم المالية، منذ عدة سنوات، على تقييم مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع العمومية، والتي شملت، أساسا، مجالات التعليم والصحة والسكن والفلاحة والصيد البحري والتجهيزات الأساسية والبنية التحتية والطاقة وغيرها من المجالات الحيوية الأخرى. وقد سجل المجلس مجموعة من العوامل التي تحد من بلوغ الأهداف المسطرة في إطار هذه البرامج والمشاريع العمومية، وبالتالي من وقعها على المواطن وعلى الاقتصاد الوطني. وترتبط هذه العوامل بمختلف مراحل بلورة هذه البرامج والمشاريع وتنزيلها، مع الإشارة أساسا إلى النقائص المرتبطة بالحكامة، خاصة على مستوى القيادة والإشراف، والقصور في التنسيق بين الأطراف المعنية بالبرامج والمشاريع العمومية، فضلا عن محدودية القدرات التدبيرية للأجهزة العمومية المكلفة بتنزيلها، لا سيما على المستوى الترابي.

وفي هذا الصدد، قام المجلس خلال الفترة 2023-2024 بتقييم مجموعة من الاستراتيجيات والمشاريع، **أود أن أتطرق لثلاثة منها بالنظر لأهميتها. ويتعلق الأمر بالاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030، والاستراتيجية الوطنية في مجال محاربة الأمية، وكذا ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.**

**فبخصوص الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030**، تضمنت مجموعة من المكونات الهامة كقطاعات الكهرباء والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والوقود والمحروقات والطاقة النووية والتنقيب عن الهيدروكربونات والصخور الزيتية والطاقة الحيوية. وقد تم تحقيق إنجازات مهمة مكنت من تعزيز مكانة المغرب في مجال الانتقال الطاقي، حيث يحتل الرتبة الرابعة إفريقيا والثالثة عربيا من حيث القدرة المثبتة لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة. لكن في المقابل، لا زالت بعض الجوانب في حاجة إلى تحسين، وترتبط أساسا بحكامة القطاع الطاقي وبمدى تحقيق الأهداف المحددة لمختلف مكونات هذه الاستراتيجية.

وهكذا فقد ركز التخطيط الطاقي بشكل أساسي على قطاع الكهرباء، حيث تمت بلورة مخططات التجهيز المرتبطة بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، في حين لا تشمل هذه العملية جوانب أخرى مهمة كتأمين الإمدادات والنجاعة الطاقية وتنويع مصادر الطاقة، مما يبرز الحاجة إلى إرساء رؤية شمولية في مجال التخطيط في هذا القطاع.

كما أن اللجوء إلى آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية لقطاع الطاقة ظل محدودا، وذلك رغم القيام بعدة مبادرات في هذا الاتجاه. فمنذ سنة 2008، أي قبيل إطلاق الاستراتيجية، تم إبرام عقدي برامج فقط، مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، حيث غطى الأول الفترة 2008-2011، وشمل الثاني الفترة 2014-2017.

وفي ما يتعلق بالإنجازات على مستوى مختلف مكونات الاستراتيجية، فقد انتقلت حصة الطاقات المتجددة في القدرة المثبتة من 32% سنة 2009 إلى 40% نهاية سنة 2023، وبلغت نسبة 44,3% في غشت 2024. وقصد بلوغ حصة 52% كهدف في أفق 2030، يتعين تسريع وتيرة إنجاز عدد من المشاريع المتعلقة بإنتاج هذه الطاقات. وعلى سبيل الإشارة، لم يتم بعد الترخيص لعدد من المشاريع التي تقدم بها القطاع الخاص في إطار القانون رقم 13.09، سالف الذكر، وذلك نظرا لنقص القدرة الاستيعابية لشبكة نقل الكهرباء.

كما أضحت بلورة استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية والمصادقة عليها وأجرأتها ضرورة ملحة، وكذا وضع إطار تحفيزي بهدف تشجيع تدابير النجاعة الطاقية. إذ أنه على الرغم من أن الاستراتيجية الطاقية الوطنية جعلت من النجاعة الطاقية أولوية وطنية، فلم يتم اعتماد أي

استراتيجية تخص هذا المجال، حيث اتسمت التدابير التي تم تنفيذها بعدم فعاليتها ومحدوديتها. وهكذا لم تتجاوز نسبة اقتصاد الطاقة 5,8%، وهي نسبة تظل بعيدة عن الهدف المتوخى المتمثل في 20% في أفق سنة 2030. وقد ساهم في ذلك أيضا، ضعف الموارد المالية وتأخر إصدار عدد من النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية، إضافة إلى عدم وجود إطار تحفيزي قادر على إرساء ثقافة النجاعة الطاقية لدى القطاعات المعنية.

وعلاقة بقطاع المحروقات، فيعرف وضعية تستدعي وضع آليات لتدبير ومراقبة مخزونه الاحتياطي بهدف التخفيف من أثر تقلبات الأسعار في السوق الدولية وانعكاساتها على الأسعار في السوق الوطنية. فمنذ اعتماد الاستراتيجية سنة 2009، ظلت المخزونات الاحتياطية لمختلف المنتجات البترولية دون المستوى المحدد في 60 يومًا. إذ على سبيل المثال، خلال سنة 2023، لم تتعد مخزونات كل من الغازوال والبنزين وغاز البوتان على التوالي 32 و37 و31 يومًا. كما أن تنويع نقاط دخول المنتجات البترولية المستوردة بقي محدودا، حيث أضيفت نقطة دخول فريدة بميناء طنجة-المتوسط، منذ إطلاق الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030.

وفي ما يخص قطاع الغاز الطبيعي، فلم يتم استكمال المبادرات المتخذة لتطويره منذ سنة 2011، مما يؤثر على الجهود الرامية إلى التخلي التدريجي عن الفحم في إنتاج الكهرباء. وتستدعي هذه الوضعية بلورة هذه المبادرات من خلال استراتيجية رسمية وفي إطار قانوني مناسب للقطاع، وذلك بتنسيق مع الأطراف المعنية، قصد تطوير سوق للغاز الطبيعي محفز وجاذب للاستثمارات.

وفي ما يخص **الاستراتيجية الوطنية في مجال محاربة الأمية**، فقد مكنت من تسجيل تزايد مستمر في أعداد المستفيدين من برامج محو الأمية، حيث انتقل العدد الإجمالي للمسجلين من 674.551 خلال الموسم الدراسي 2014-2015 إلى 852.535 خلال الموسم 2022-2023، أي بمعدل نمو متوسط سنوي يقدر ب 4,1%. وقد بلغت الحصيلة التراكمية للمستفيدين 7,7 مليون مستفيد خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023. وانتقلت الموارد المعبأة لفائدة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية من 183 مليون درهم إلى 371 مليون درهم خلال نفس الفترة.

غير أن تنفيذ الخطط الاستراتيجية وبرامج محاربة الأمية من طرف مختلف الفاعلين لم يحقق بعد الأثر المتوخى منه للقضاء على هذه الآفة، بالرغم من الغلاف المالي الإجمالي الذي تمت تعبئته لفائدة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، خلال الفترة 2015-2023، والذي ناهز ثلاثة ملايير درهم. وتشير معطيات الإحصاءين العامين للسكان والسكنى لسنتي 2004 و2024، أن نسبة الأمية لازالت مرتفعة على مستوى الفئات العمرية التي تفوق 15 سنة، حيث شملت ما يزيد عن 7 ملايين و478 ألف شخص خلال سنة 2024، أي ما يعادل نسبة أمية تناهز 27,9% مقابل 47,7% قبل عشرين سنة.

واعتبارا لهذه الحصيلة غير المرضية، بالنظر إلى تواتر مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات التنفيذية منذ سنة 2004 والمجهودات التي تم بذلها سواء أكانت مالية أو من خلال إحداث وكالة خاصة، فمن الضروري التفكير في طرق مبتكرة تؤسس للمزيد من الفعالية والنجاعة، لاسيما من خلال إبرام عقد برنامج بين الدولة والوكالة المعنية من أجل تحديد الأهداف الاستراتيجية والأهداف المزمع إنجازها وفق جدولة زمنية مناسبة، وإرساء آليات لتتبع تنفيذ البرامج والمشاريع المخطط لها وتقييم نتائجها وأثرها على خفض نسبة الأمية.

وعلى صعيد آخر، اعتمدت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية في تنفيذ برامجها على الشراكة مع هيئات المجتمع المدني، إلا أن هذه العملية اعترتها مجموعة من النقائص تتجلى، خاصة، في عدم تأسيس نظام لتصنيف الجمعيات المتخصصة في محاربة الأمية، وذلك بهدف تحفيزها على التخصص والتنظيم ولتسهيل قياس أدائها واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة خلال عملية الانتقاء والمساهمة في ضمان استمراريتها. كما لا يتم القيام بأية إجراءات عملية للتأكد من مدى ملاءمة فضاءات التكوين المقترحة من طرف الجمعيات الشريكة، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على جودة التكوينات المقدمة والقدرة على استقطاب المستفيدين والمردودية العامة للمشاريع. وتجدر الإشارة، بهذا الخصوص، إلى أن الفضاءات العمومية المخصصة للتكوين لم تتجاوز 18% من مجموع المقرات المصرح بها برسم الموسم الدراسي 2022-2023. كما تبين عن المعاينة الميدانية وجود مقرات تكوين عبارة عن شقق ومنازل سكنية ومرائب غير مهيأة لاحتضان دروس محاربة الأمية.

في نفس السياق، تم تسجيل ضعف على مستوى حضور وانضباط المستفيدين من دروس محاربة الأمية التي تؤطرها هيئات المجتمع المدني، إذ ناهز متوسط مؤشر الحضور 40% بعينة تتكون من 14.263 قسما تمت معاينته ميدانيا على مستوى 52 عمالة وإقليما من طرف مكاتب الدراسات المتعاقد معها لهذه الغاية خلال الفترة 2019-2022، ولم يتجاوز متوسط مؤشر الانضباط في الحضور 43%، وهو ما من شأنه أن يقلل من أثر المجهودات المبذولة لمحاربة آفة الأمية.

وانطلاقا من هذا التشخيص، يؤكد المجلس على ضرورة الرفع من فعالية ونجاعة برامج محاربة الأمية المنجزة بشراكة مع هيئات المجتمع المدني لتعزيز أثرها الفعلي على تقليص نسبة الأمية، لاسيما من خلال العمل على تصنيف هذه الهيئات واعتماد معايير وإجراءات تمكن من اختيار جمعيات وتعاونيات تتمتع بالاحترافية وبالجدية وتتوفر على الموارد البشرية ذات الاختصاص والقدرات المهنية الضرورية لتأطير دروس محاربة الأمية.

وعلاقة **بإصلاح الإدارة العمومية**، الذي يعد دعامة أساسية لتحسين علاقتها مع المرتفقين، بما في ذلك المستثمرين، وإرساء قواعد الشفافية والحكامة الجيدة، فإن **ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية**، مازال لم يحقق أهدافه الرئيسية، رغم دخول القانون ذي الصلة حيز التنفيذ منذ أكثر من أربع سنوات، وذلك بسبب ضعف تتبع بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية لعملية تدوين ونشر القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاصها والقصور في مواكبة التحولات الهيكلية للإصلاح، وكذا التأخر في تبسيط مسالك ومسارات المرتفقين ورقمنة الخدمات المرتبطة بها.

وهكذا، فلم تتمكن بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية من إتمام العملية الأولية المتعلقة بتوثيق وتدوين وملاءمة القرارات الإدارية التي تدخل ضمن مجال اختصاصها مع المقتضيات القانونية ونشرها داخل الآجال المحددة لذلك، أي قبل متم شهر مارس 2021، حيث بلغت نسبة تدوين القرارات الإدارية ما يناهز 85% في متم سنة 2023 على مستوى عينة القطاعات الوزارية موضوع المهمة الرقابية (22 قطاعا)، في حين لم تتعد نسبة نشرها 70%.

وتفرض معالجة هذه الوضعية ضرورة اعتماد إطار استراتيجي مندمج وشامل للتبسيط الإداري، ينبني على مقاربة قائمة على النتائج، وإرساء خطط عمل لقيادة وتنفيذ وتتبع مشاريع تبسيط المساطر الإدارية على مستوى القطاعات الوزارية، تفصل النتائج المتوخاة وتربطها بمؤشرات أداء كمية وآجال محددة من أجل تعبئة ناجعة لكافة الفاعلين العموميين. ومن المهم تركيز مشاريع تبسيط المساطر الإدارية على المسار الفعلي للمرتفق، من خلال هندسة جديدة تروم ترشيد جميع محطات مسار المرتفق بشكل مندمج، بدلا من الاقتصار على مقاربة أحادية الأبعاد ترتكز على كل قرار إداري على حدة، وباستهداف المسارات ذات الأولوية الخاصة بالمستثمرين أو المعقدة، لاسيما تلك الأكثر تداولا والتي يكون لها تأثير كبير على المرتفق.

وعلى صعيد آخر، يعرف ورش التحول الرقمي تعثرا يعكسه ضعف تفعيل البرامج الرقمية، إذ رغم تطور عدد الخدمات العمومية الإلكترونية المتاحة للمرتفقين والذي بلغ، عند متم 2023، 605 خدمة إلكترونية، فلم يكن لهذا التطور تأثير إيجابي على تبسيط المساطر الإدارية للمرتفق، حيث إن نسبة الخدمات الإلكترونية المرقمنة كليا لم يتجاوز 23% من مجموع الخدمات المقدمة للمرتفقين. ويرجع ذلك إلى الإكراهات التشريعية والتنظيمية والتدبيرية التي تعرفها رقمنة الخدمات العمومية، علاوة على ضعف آليات التخطيط المعتمدة لتدبير التحول الرقمي. ويؤكد المجلس، في هذا الإطار، على أهمية إرساء المتطلبات الأولية اللازمة لتفعيل الربط البيني للأنظمة المعلوماتية الخاصة بالإدارات، وذلك من خلال تحسين النضج الرقمي لسجلات البيانات واعتماد إطار مرجعي لمعايير تدبيرها، وتطوير السجلات المرجعية للبيانات المشتركة للمرتفقين.

ويبقى تحقيق الأهداف والتغيير المنشودين داخل المصالح الإدارية رهينين بوضع خطة عمل وطنية تشمل جميع المراحل الرئيسية لهذا الورش الإصلاحي وتمكن من إرساء رافعات التغيير اللازمة لمواكبة تحولاته الهيكلية، وذلك من خلال تأهيل الموارد البشرية وتبادل الممارسات الفضلى والمقاربات المنهجية اللازمة لتنفيذ مشاريع تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وكذا استدامة العمليات المنجزة.

**في مجال مراقبة التسيير**، أنجز المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، تنزيلا للبرنامج السنوي 2023، ما مجموعه 166 مهمة رقابية، شملت القطاعات المالية، والقطاعات الاجتماعية، والقطاعات الإنتاجية والبنيات الأساسية والبيئة، فضلا عن مواضيع متعلقة بالتنمية المجالية وتدبير المرافق العمومية الترابية.

وقد تمت برمجة هذه المهمات الرقابية وفق مقتضيات مدونة المحاكم المالية وعلى أساس مقاربة مرتكزة على معايير موضوعية، تتعلق خاصة براهنية مواضيع هذه المهمات وكذا بالمخاطر ذات الصلة، مع الحرص على استحضار الأثر على المواطن وكذا على الفاعلين الاقتصاديين.

وسأتناول أهم الخلاصات **لثلاثة مهمات رقابية، تتعلق، على التوالي، بالتغيرات المناخية على القطاع الفلاحي وبالتعليم الأولي وكذا بأعمال الدراسات التي تنجزها الجماعات الترابية وهيآتها.**

وتأتي أهمية **التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي**، لكونه يواجه تحديا مزدوجا، يتمثل في تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج وتحسين كفاءة استخدام الموارد لتلبية حاجيات السكان، من جهة، وفي ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها، من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، خلص المجلس إلى ضرورة الاستغلال الأمثل لنتائج الأبحاث العلمية التي تعالج الإشكالات المرتبطة بالتغيرات المناخية في المجال الفلاحي، سواء في مجال التخفيف أو التكيف، والعمل على تنزيلها على أرض الواقع عبر تعزيز التواصل بين المؤسسات، وتشجيع نشر المعلومات والمعارف وتيسير استيعابها من طرف الفلاحين. ولأجل ذلك، فإنه من اللازم تدارك النقائص التي تعرفها منظومة البحث العلمي الفلاحي، والمتمثلة أساسا في ضعف التنسيق والتعاون في مجال الأبحاث الزراعية على المستوى الوطني، وغياب نظام لتدبير المعطيات يربط المؤسسات المنتجة للمعرفة العلمية الفلاحية ومنها المؤسسات العليا الأربعة للتكوين والبحث الزراعي التابعة للوزارة الوصية. إذ من شأن هذا النظام أن يتيح

تبادل الموارد وتقاسم النتائج، وأن يساهم في تحسين نجاعة وفعالية البحث العلمي في المجال الفلاحي.

وبالنسبة لبرامج التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاع الفلاحي، أظهر تحليل نتائج جرد الغازات الدفيئة المنبعثة من القطاع الفلاحي لسنة 2018، أن التدابير المتخذة لتخفيف هذه الانبعاثات، من خلال غرس الأشجار المثمرة على مساحة فاقت 650 ألف هكتار، تبقى غير كافية للحد من تطور كمياتها وتخفيضها إلى حدود المستويات المتوقعة حسب التصور المرجعي المعتمد والذي يحدد تطور حجم هذه الانبعاثات ما بين سنتي 2010 و2030. وبالتالي، ففي غياب مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والمصادر الرئيسية للانبعاثات في تصميم ووضع برامج التخفيف، فإن هذه التدابير المرتكزة أساسا على غرس الأشجار المثمرة، لم تكن كافية للحد من الانبعاثات نظرا للتغييرات الحاصلة في تخصيص الأراضي، من خلال تكثيف الزراعات السنوية على أراض ذات غطاء نباتي غابوي أو رعوي وكذلك التوسع الحضري والعمراني على الأراضي الفلاحية.

وفي ما يتعلق بتدابير التكيف مع آثار التغيرات المناخية، أضحى ترشيد واستدامة الموارد المائية المخصصة للري ضرورة قصوى، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر التغيرات المناخية في مشاريع توسيع وتحديث أنظمة الري. وفي هذا الإطار، تم إدراج برامج مهمة لتكيف القطاع الفلاحي مع التغيرات المناخية ضمن المساهمة المحددة وطنيًا، لاسيما برنامج التأمين الفلاحي، وبرامج تدبير مياه السقي كالبرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري، حيث بلغت المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري الحديثة ما يقارب 794.400 هكتار، أي بنسبة إنجاز بلغت 144% من المساحة المبرمجة خلال الفترة 2008-2020 وبرنامج توسيع السقي عند سافلة السدود، حيث تم، إلى حدود نهاية سنة 2023، استكمال التهيئة على مساحة 39.020 هكتار، أي بنسبة إنجاز تقدر ب 24 % من الهدف المسطر في أفق 2020. غير أن هذه البرامج تتطلب إجراء تقييم دوري لاحق للمشاريع وذلك لرصد تأثير القيود على إمدادات المياه في الدوائر السقوية على الإنتاجية ودخل الفلاحين واليد العاملة في المجال الفلاحي، وكذا مراجعة برنامج توسيع الري، الذي تم اعتماده منذ سنة 2008، وذلك من خلال تحديد أهداف قابلة للتحقيق تتناسب مع الموارد المائية التي يمكن تعبئتها ومع طبيعة المجال الترابي لكل منطقة.

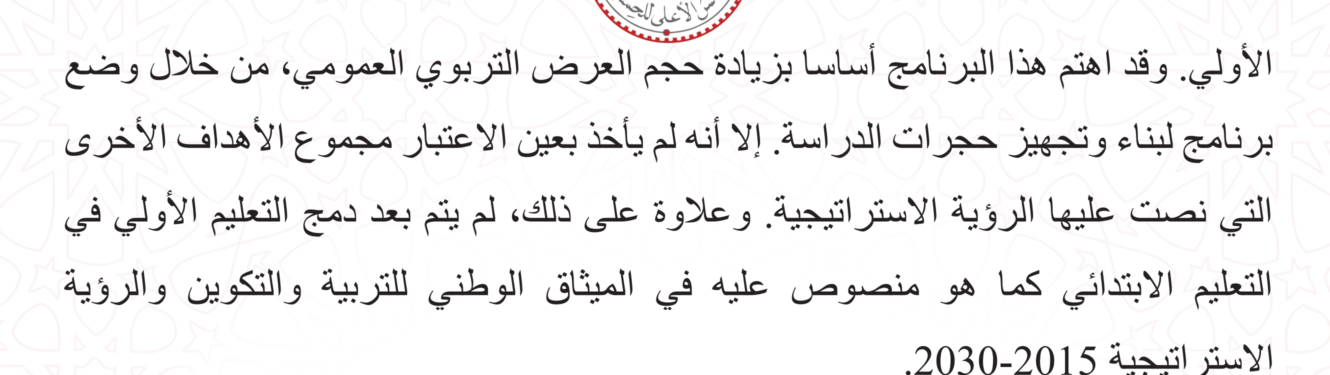
أما في ما يخص التأمين متعدد المخاطر المناخية، يظل معدل انخراط الفلاحين في هذا التأمين ضعيفا رغم الارتفاع الذي عرفه خلال الفترة 2012-2023، حيث انتقل من 7% خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 إلى 24% خلال الموسم الفلاحي 2022-2023، أي تأمين 1,2 مليون هكتار. وفي سياق يتسم بارتفاع تعرض المحاصيل الزراعية للمخاطر المناخية، فإن ضمان استدامة منتوج التأمين متعدد المخاطر المناخية مرتبط بإيجاد طرق متجددة ومبتكرة للتمويل.

وعلى هذا الأساس، أوصى المجلس بتسريع وتيرة إنجاز المشاريع المتعلقة بتوفير مياه الري من مصادر غير تقليدية، خاصة عن طريق تحلية مياه البحر بالنسبة للمشاريع المبرمجة بجهة الشرق وبوجدور والواليدية وتزنيت والصويرة، وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة في مجال الري مع الحرص على ضمان المراقبة الميدانية من أجل ترشيد استعمال مياه الري. ودعا أيضا إلى اعتماد رؤية مندمجة للبحث العلمي تهم التغيرات المناخية في المجال الفلاحي، وترجمتها إلى عقود برامج مع مختلف مؤسسات البحث الزراعي.

وفي ما يتعلق **بقطاع التعليم، فقد أنجز المجلس الأعلى للحسابات مهمة رقابية حول التعليم الأولي**، اعتبارا لضرورة توفير عرض تربوي ذي جودة ينعكس على مسار المتمدرسين مستقبلا، ويتيح تكوينهم وتنميتهم معرفيا وتنشئتهم سلوكيا على أسس سليمة.

وبصفة عامة، لم يعرف تعميم التعليم الأولي تطورا ملموسا خلال الفترة 2000-2018، حيث سجّل المجلس توفر رؤية واضحة للتعليم الأولي لكن دون ترجمتها بشكل كاف على مستوى الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة في هذا المجال. كما أن هذه البرامج لم تعكس بوضوح كاف، في ما يتعلق بالتعليم الأولي، أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، مما نتج عنه عدم بلوغ الأهداف المسطرة في هاتين الوثيقتين، سواء بالنسبة للأهداف المتعلقة بدمج التعليم الأولي في التعليم الابتدائي، أو إضفاء الطابع الإلزامي على هذه المرحلة من التعليم، أو تطوير العرض التربوي المقدم من طرف القطاع الخاص. كما لم تحظ برامج واستراتيجيات التعليم الأولي بتتبع وقيادة ملائمين أثناء تنفيذها.

ومنذ انطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي 2018-2028، أسفرت الجهود المبذولة على تحسن ملحوظ في نسبة تمدرس الأطفال وإحراز تقدم هام في اتجاه تعميم التعليم



الأولي. وقد اهتم هذا البرنامج أساسا بزيادة حجم العرض التربوي العمومي، من خلال وضع برنامج لبناء وتجهيز حجرات الدراسة. إلا أنه لم يأخذ بعين الاعتبار مجموع الأهداف الأخرى التي نصت عليها الرؤية الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، لم يتم بعد دمج التعليم الأولي في التعليم الابتدائي كما هو منصوص عليه في الميثاق الوطني للتربية والتكوين والرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

وبالنسبة للبنية التحتية والتجهيزات، فقد تم الوقوف على بعض الحالات لعدم الالتزام بمعايير إحداث الوحدات والنقص في المعدات. و في ما يخص تكوين الموارد البشرية على الرغم من الجهود الهامة التي بُذلت على المستويين البيداغوجي والمادي لتوفير التكوين المناسب للمربيات والمربيين، فلا زالت هناك حاجة لمزيد من الاستثمار في هذا المجال.

لذا يوصى المجلس بملاءمة الاستراتيجيات المعتمدة في مجال التعليم الأولي مع الرؤية والأهداف التي نص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين ورؤية 2015-2030، وتحيين تشخيص وضعيته استنادا إلى معطيات دقيقة وموثوقة. كما يدعو إلى إجراء تحسينات على عناصر ومكونات البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، بما في ذلك ترجمة أهداف البرنامج المتعلقة بإعادة تأهيل التعليم الأولي غير المهيكل وتطوير التعليم الأولي الخاص، إلى إجراءات وتدابير عملية ومحددة وقابلة للقياس وملائمة للمجال الترابي.

ويوصى المجلس أيضا بتحسين حكامة وتدبير هذا القطاع، خاصة من خلال وضع التدابير اللازمة لضمان الاستدامة البيداغوجية والإدارية والمالية، والعمل على ملاءمة اتفاقيات الإسناد المباشر للأقسام مع المقتضيات التنظيمية المعمول بها، والحرص على الدمج الشامل للتعليم الأولي والتعليم الابتدائي بهدف تكوين سلك التعليم الابتدائي.

وعلى صعيد آخر، أنجزت المجالس الجهوية للحسابات، على مستوى جميع جهات المملكة، **مهمة موضوعاتية حول أعمال الدراسات التقنية التي تقوم بها الجماعات الترابية والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع وشركات التنمية المحلية،** من أجل إعداد التصور التقني للمشاريع التي تعتزم إنجازها وتتبع تنفيذها.

وفي هذا الإطار، وخلال الفترة 2019 - 2023، أنجزت هذه الجماعات الترابية وهيئاتها ما مجموعه 8.007 دراسة تقنية بمبلغ 1.167,06 مليون درهم، من خلال إبرام 1.394 صفقة بمبلغ 731,63 مليون درهم وإصدار 6.613 سند طلب بمبلغ 435,43 مليون درهم. وقد همت هذه الدراسات عدة مجالات تنموية، أهمها مجال "الطرق والمسالك" بنسبة 32% من حيث عدد الدراسات المنجزة، ومجال "التأهيل الحضري وتأهيل المرافق الجماعية" بنسبة 22%، فمجال "البنايات" بنسبة 17% ثم مجال "الربط بالماء الصالح للشرب" بنسبة 10,2%.

وفي هذا الصدد، سجلت المجالس الجهوية للحسابات عدم الدقة في تحديد المشاريع المعنية بالدراسات التقنية ومكوناتها والكلفة التقديرية لهذه الدراسات، قبل الإعلان عن طلبات العروض. كما أن عمليات اختيار مكاتب الدراسات تشوبها عدة نقائص، تتجلى خاصة في اعتماد معايير غير موضوعية تمس بمبدأ المنافسة، كاشتراط الإدلاء بشواهد اعتماد تخص مجالات لا تتعلق بموضوع الدراسة المزمع إنجازها.

وسُجِّلَ كذلك تركيز الطلبيات العمومية المتعلقة بالدراسات التقنية على عدد محدود من مكاتب الدراسات، حيث تبين أن نسبة 7% فقط من المكاتب التي نالت صفقات عمومية متعلقة بالدراسات، بما في ذلك التجمعات، حصلت على 34% من حيث عدد هذه الصفقات و33% من حيث مبلغها. أما فيما يخص سندات الطلب، فقد استفادت نسبة 2% فقط من مكاتب الدراسات من 24% من حيث عدد سندات الطلب و24% من حيث مبلغها.

وفي ما يتعلق بتنفيذ أعمال الدراسات التقنية، فقد سجل عدم تخصيص آجال معقولة وملائمة لإنجاز الدراسات التقنية، خصوصا تلك التي يتم تنفيذها عبر مسطرة سندات الطلب. كما لا تقوم الجماعات الترابية وهيئاتها بتحديد دقيق لمكونات مخرجات الدراسات التقنية المنجزة ومواصفاتها ومضامينها، فضلا عن عدم فحص هذه المخرجات ومراجعتها للتأكد من مدى مطابقتها لمقتضيات دفاتر التحملات. يضاف إلى ذلك عدم قيام مجموعة من المكاتب المتعاقد معها بالتتبع المنتظم لأشغال المشاريع المنبثقة عن الدراسات المنجزة ومراقبتها.

وعلى مستوى استغلال نتائج الدراسات التقنية المنجزة، فقد سجل تباين بين الجهات في نسبة المشاريع المنبثقة عن الدراسات التقنية، سواء المنفذة أو التي في طور التنفيذ، حيث تراوحت هذه النسبة على مستوى أربع (04) جهات ما بين 54% و92%، بينما لم تتجاوز على مستوى أربع جهات أخرى عتبة 44% كما أن بعض الدراسات أنجزت، بكلفة تجاوزت 104 مليون درهم، دون أن ينبثق عنها أي مشروع تجهيز.

وبناء على ما سبق، أوصى المجلس بتعزيز الموارد البشرية بالجماعات الترابية وتنمية قدراتها، لاسيما بالنسبة للجماعات ذات الطابع القروي، من أجل تدبير فعال لمختلف مراحل تنفيذ الطلبيات العمومية المتعلقة بأعمال الدراسات. كما حث على إدراج معايير موضوعية قابلة للقياس والتقييم من أجل الحصول على العرض الأفضل تقنيا واقتصاديا، وكذا اعتماد آجال معقولة لإنجاز أعمال الدراسات بما يتلاءم وموضوعها ونوعية مخرجاتها، مع التحديد الدقيق والمفصل لهذه المخرجات.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،**

من خلال كافة مهماته يحرص المجلس على **تتبع تنفيذ التوصيات**، الصادرة ضمن مختلف تقاريره وذلك حرصا على ضمان أثر فعلي ومستدام للأعمال الرقابية للمحاكم المالية لفائدة المواطنين والمستثمرين. وفي هذا الصدد، بلغت نسبة التوصيات المنفذة كليا 44%، بينما ناهزت نسبة التوصيات المنفذة جزئيا 37%، في حين أن 19% منها ظلت غير منجزة.

وقد رصد المجلس عدة آثار إيجابية لتنفيذ توصياته على تدبير الشأن العمومي، لا سيما في مجالات الحكامة، والمالية العمومية، والقطاع الصحي، والخدمات المقدمة للمواطنين، وكذا تدبير الدعم العمومي المقدم للجمعيات. أما على المستوى الترابي، فتتجلى هذه الآثار أساسا في التجويد التدريجي لتسيير بعض المرافق العمومية المحلية وتدبير المداخيل والصفقات.

ويرجع عدم تنفيذ مجموعة من التوصيات، حسب الأجهزة المعنية، إلى عدة عوامل تتمثل أساسا في ارتباط إنجاز بعض التوصيات ببرامج وإصلاحات ذات طابع استراتيجي تتطلب مددا زمنية طويلة لتنفيذها وتستلزم تنسيق الجهود ما بين قطاعات أو أجهزة عمومية متعددة،

وارتباط إنجاز بعض التوصيات بتنفيذ أوراش أخرى أو بإصدار نصوص تشريعية أو تنظيمية، هذا بالإضافة إلى إكراهات مرتبطة بمحدودية الموارد المالية والبشرية.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛**

**يخص المحور الثالث المهام المرتبطة بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويتعلق الأمر في هذا المحور بالأنشطة القضائية للمحاكم المالية ومراقبة التصريح الإجباري بالممتلكات وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية.**

**فيما يتعلق بالاختصاصات القضائية للمحاكم المالية،** أود بدءا الإشارة إلى حرص المجلس على تفعيل الأثر المالي موازاة مع ممارسة هذه الاختصاصات أي حتى قبل إثارة مسؤولية المدبرين العموميين المعنيين، فعلى سبيل الإشارة وخلال الفترة ما بين يناير2023 وشتنبر2024، تمكنت الأجهزة المعنية من استيفاء مبالغ مالية تناهز 139 مليون درهم تتوزع على المجالات التالية:

- تحصيل ديون وواجبات مستحقة بلغت54 مليون درهم،
- والوفاء بالتزامات تعاقدية يصل مبلغها إلى حوالي78 مليون درهم،
- وإرجاع مبلغ 28 مليون درهم من طرف المحاسبين العموميين،
- وتطبيق غرامات تأخيرتناهز6,3 مليون درهم،
- واسترجاع مبالغ أديت خطأ في حدود820.000 درهم.

وفي العديد من الحالات، تم اتخاذ إجراءات أخرى لتعزيز آليات المراقبة الداخلية وإرساء أساسياتها ومبادئها، باعتبارها المدخل الأولي لتجويد التدبير وكذا للوقاية من حالات الفساد المالي والإداري.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، همت الملفات الرائجة في **ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية أمام المحاكم المالية** 297 متابعا، تم البت في 86 منها. وتوزعت القرارات والأحكام الصادرة ما بين:

- قرارات وأحكام بالغرامة بمجموع يناهز 5 ملايين درهم، همت 58 ملفا،



- وأحكام بإرجاع المبالغ المطابقة للخسارات التي تسببت فيها المخالفات المرتكبة بالأجهزة المعنية بمبلغ إجمالي يتجاوز 9 ملايين درهم همت 7 ملفات من ضمنها 6 ملفات تم الحكم فيها في آن واحد بالغرامة وبإرجاع المبالغ المطابقة للخسارات،
- هذا بالإضافة إلى قرارات وأحكام بعدم ثبوت المؤاخذات في 24 ملفا.

وبالتالي، فقد تعدى المبلغ الإجمالي المحكوم به بالإرجاع أو الغرامة 14 مليون درهم.

ومن حيث طبيعة الأجهزة والأشخاص المتابعين في إطار الملفات الرائجة، فمثلت المؤسسات العمومية نسبة 75 % من الأجهزة موضوع القضايا المرفوعة أمام المجلس في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية. أما على مستوى المجالس الجهوية للحسابات، فقد همت القضايا الرائجة 110 جهازا، شكلت الجماعات الجزء الأكبر منها بنسبة 93 %.

وقد همت الأفعال التي شكلت قرائن على ارتكاب مخالفات في إطار الملفات الرائجة بشكل رئيسي مجالي تدبير الصفقات العمومية والمداخيل. وهكذا، فقد تمثلت أهم الأفعال المسجلة عند تنفيذ الصفقات العمومية في الإشهاد غير الصحيح على تسلم أشغال أو توريدات غير مطابقة للمواصفات المتعاقد بشأنها أو للكميات المنجزة فعليا والتسلم المؤقت للأشغال على الرغم من عدم إتمام إنجازها والنقص في جودتها فيما تمثلت الأفعال المسجلة بشأن إعداد وإبرام الصفقات العمومية في عدم اللجوء للمنافسة دون مبرر والإعمال غير السليم للمعايير المحددة بنظام الاستشارة لتقييم عروض المتنافسين والقصور في تحديد الحاجيات عند إعداد دفتر الشروط الخاصة.

أما بالنسبة للمداخيل، فيرجع مصدر أهم الأفعال موضوع المتابعات إلى عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة قصد تحصيل موارد مستحقة بموجب خدمات مقدمة أو استخلاص مقابل استغلال عقارات، وكذا القصور في تحديد وضبط الوعاء الضريبي، وعدم اللجوء لمسطرة الفرض التلقائي للرسوم، وعدم مراقبة الإقرارات المصرح بها من طرف الملزمين، والنقص في تحصيل مجموعة من الرسوم أو في احتساب مبلغ الرسم.

وفي ما يتعلق بالغرامات المحكوم بها بموجب القرارات الصادرة عن المجلس منذ 2006، فقد تم تسجيل أعلى غرامة تم النطق بها في حق متابع واحد بمبلغ 900.000 درهم فيما

تراوحت باقي الغرامات بالنسبة للمتابعين الذين ثبتت مسؤوليتهم، ما بين100.000 و800.000 درهم ودرهم بالنسبة ل 5% من المتابعين وما بين 10.000 و100.000 درهم بالنسبة ل 39% من المتابعين وما بين 1.000 و10.000 بالنسبة ل 56% من المتابعين.

وفي ما يخص الحكم بإرجاع المبالغ المطابقة للخسارات، فقد همت متابعين فقط بمبلغ إجمالي يناهز 568.000 درهم.

أما **في مجال التدقيق والبت في الحسابات،** فقد بلغ عدد الحسابات المقدمة إلى المحاكم المالية من طرف المحاسبين العموميين خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى 30 شتنبر 2024، ما مجموعه 4.690 حسابا موزعا بين 4.155 حسابا وبيانا محاسبيا مقدما بطريقة مادية و535 حسابا وبيانا محاسبيا مقدما بطريقة لا مادية. كما تلقى المجلس 155 حسابا مقدما من طرف الآمرين بالصرف. فيما لم يتم تقديم 2.258 حسابا أو بيانا محاسبيا برسم سنتي 2022 و2023 حيث قام المجلس بمراسلة المحاسبين المعنيين قصد حثهم على تقديم حساباتهم قبل مباشرة تطبيق الغرامة والغرامة التهديدية المنصوص عليها في المادة 29 من مدونة المحاكم المالية.

وقد سجل المجلس تفاعل المحاسبين العموميين مع مذكرات الملاحظات والقرارات والأحكام التمهيدية من خلال إرجاعهم لما يناهز 28 مليون درهم إلى خزينة الأجهزة المعنية قبل صدور القرارات والأحكام النهائية، كما تمت الإشارة إلى ذلك.

وقد أسفرت عمليات التدقيق والبت عن إصدار 761 قرارا وحكما نهائيا بالعجز بقيمة إجمالية تناهز 54,8 مليون درهم مقابل 3190 قرارا وحكما نهائيا بإبراء الذمة.

وتبين الحصيلة العامة أن القرارات والأحكام بإبراء الذمة شكلت 81 % من القرارات والأحكام النهائية الصادرة وأن مبالغ العجز المحكوم بها ناتجة بالأساس عن عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة على المحاسب العمومي في مجال تحصيل الموارد بنسبة 89 % وبصفة هامشية عن عدم قيام المحاسب بإعمال مراقبة صحة النفقة المنوطة به بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل بنسبة لا تتعدى 11 % موزعة ما بين عجز ناتج عن الإخلال في مراقبة صحة حسابات التصفية بنسبة 82 % والإخلال بالصفة الإبرائية للتسديد بنسبة 9 %

وعدم وجود التأشيرة القبلية بنسبة 9%. كذلك، توزع العجز الناتج عن الإخلال في مراقبة صحة حسابات التصفية عن أخطاء في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 33% وعدم إعمال مقتضيات متعلقة بمراجعة الأثمان بنسبة 44% وأخطاء أخرى بنسبة 23%.

أما بشأن **الأفعال التي قد تستوجب عقوبة جنائية**، فقد أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات، خلال الفترة ما بين سنة 2022 إلى متم شهر شتنبر 2024، ستة عشر (16) ملفا على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض قصد اتخاذ المتعين بشأنها. ويتعلق الأمر بقرائن أفعال ذات صبغة جنائية مرتبطة بمجالي تنفيذ الصفقات والتعمير أو متعلقة بمنافع شخصية غير مبررة أو بالإدلاء بشواهد مرجعية للولوج لطلبيات عمومية تتضمن معطيات غير صحيحة.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،**

كما هو معلوم، يشكل **التصريح الإجباري بالممتلكات** آلية مهمة من آليات الإسهام في تخليق الحياة العامة والوقاية من الفساد، وهو ما يجعلنا، داخل المجلس، نولي أهمية خاصة له، من خلال تعزيز الموارد البشرية المكلفة بهذا الاختصاص وتطوير أدوات ممارسته.

وفي هذا الإطار، تلقت المحاكم المالية خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى 30 شتنبر 2024، ما مجموعه 15.876 تصريحا، حيث تم إيداع 1.239 تصريحا لدى المجلس الأعلى للحسابات (منها 89% تهم فئة الموظفين والأعوان العموميين) و14.637 تصريحا لدى المجالس الجهوية للحسابات (منها 89% تخص فئة منتخبي مجالس الجماعات الترابية)، ليبلغ بذلك عدد التصريحات المودعة منذ سنة 2010 إلى متم شتنبر 2023 ما مجموعه 462.826 تصريحا.

وحرصا على تكريس واجب تقديم التصاريح الإجبارية بالممتلكات، فقد واصلت المحاكم المالية إجراءات تتبع مآل الإنذارات الموجهة للملزمين المخلين بواجب التصريح بالممتلكات خلال سنة 2023 وإلى غاية متم شتنبر 2024، حيث سجلت قيام 340 ملزما مُنْذَراً بتسوية وضعيتهم (214 من فئة الموظفين والأعوان و126 منتخبا) وهو ما يمثل نسبة تسوية تناهز 20% من مجموع الملزمين المنذَرين. وفي هذا الصدد، تباشر المجالس الجهوية للحسابات مسطرة

العقوبات المنصوص عليها في القانون بالنسبة للمخلين الذين لم يعملوا على تسوية وضعيتهم على الرغم من انقضاء أجل ستين يوما على تاريخ توصلهم بالإنذارات. كما تواصل المحاكم المالية مساعيها لتبليغ الإنذارات للمخلين الذين وجهت إليهم الإنذارات ولم يتم التوصل بما يفيد تسلمهم لها.

وعلى مستوى آخر، وبناء على دراسة تقييمية قام بها المجلس الأعلى للحسابات بخصوص ممارسته لاختصاص تلقي وتتبع ومراقبة التصريحات بالممتلكات منذ دخول المنظومة ذات الصلة حيز التنفيذ في 2010، قام المجلس بتوجيه مذكرة استعجالية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تتمحور حول سبل تطوير هذه المنظومة بغية تجاوز النقائص التي تعتريها والارتقاء بها إلى نظام أكثر فعالية من أجل مراقبة التصاريح المودعة على أسس موضوعية، بما يسهم في الوقاية من الفساد ومكافحته.

وفي هذا السياق، وإذ يسجل المجلس التفاعل الإيجابي للوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في جوابها مع الملاحظات والتوصيات المضمنة بالمذكرة الاستعجالية، فإنه يؤكد على الحاجة إلى إعداد نظام قانوني موحد وشامل لمختلف فئات الملزمين بالتصريح الإجباري بالممتلكات وملاءمته مع مقتضيات الدستور، وإلى وضع مسطرة لضبط وحصر وتحيين قوائم الملزمين بالتصريح التي يتم إعدادها مبدئيا من طرف السلطات الحكومية المختصة، ويدعو أيضا إلى ضرورة العمل على إعادة النظر في مضمون النموذج الحالي للتصريح بالممتلكات، وإلى إرساء نظام إلكتروني مندمج لتلقي وتتبع ومراقبة التصريحات بالممتلكات، وكذلك إلى وضع نظام عقوبات ملائم ومتدرج بشأن الإخلالات أو المخالفات المتعلقة بالتصريح بالممتلكات.

وفي مجال آخر ضمن صلاحياته الدستورية، قام المجلس الأعلى للحسابات **بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها** برسم الدعم العمومي للسنة المالية 2022، الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، بالإضافة إلى المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث، وذلك عملاً بمقتضيات المادة 3 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، والمادة 44 من القانون



التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. وقد تم، بتاريخ 28 فبراير 2024، نشر تقرير مفصل والتواصل بخصوص نتائج هذا التدقيق والفحص، وذلك بعد إعمال المسطرة التواجهية مع الهيئات السياسية.

وفي هذا الإطار، وبخصوص إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة، المحصورة إلى غاية متم سنة 2024، قام 24 حزبًا سياسيًا ومنظمة نقابية واحدة بإرجاع مبالغ الدعم العمومي الممنوح لها في إطار الدعم السنوي أو للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية، بمبلغ إجمالي قدره 38,40 مليون درهم. وقد تم تحديد المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة من قبل 13 حزبًا ومنظمتين نقابيتين بمبلغ 22 مليون درهم.

وفي هذا الصدد، أوصى المجلس بمواصلة الجهود الرامية إلى إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة إلى الخزينة.

وبالنسبة للدعم السنوي الإضافي الممنوح للأحزاب السياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث برسم سنة 2022، حيث تم صرف مبلغ إجمالي قدره 20,10 مليون درهم لفائدة سبعة (7) أحزاب، خلال الفترة ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022، سجل المجلس قيام حزبين بإرجاع كامل الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة لعدم استعماله بمبلغ 2,76 مليون درهم، فضلا عن قيام أربعة أحزاب من أصل خمسة، أنجزت الدراسات المتعاقد بشأنها، بإرجاع باقي الدعم غير المستعمل بما مجموعه 2,03 مليون درهم، كما سجل المجلس ضرورة ملاءمة مضامين التغييرات المحدثة بموجب المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه، مع مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

وعلى مستوى آخر، وبعد مصادقته على التقارير المتعلقة بفحص حسابات الحملات الانتخابية للمترشحين برسم الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلسي البرلمان والجماعات الترابية لسنة 2021، قام المجلس، بعد استنفاذ جميع الإجراءات، بإحالة أمر 21 منتخبا من مجالس الجماعات الترابية الذين تخلفوا عن إيداع حسابات حملاتهم الانتخابية على المحاكم الإدارية المختصة، قصد مباشرة الإجراءات اللازمة للتصريح بتجريدهم من عضوية مجالس



الجماعات الترابية التي انتخبوا برسمها. كما وجه المجلس، بعد استنفاذ جميع الإجراءات، قوائم تضم 474 مترشحًا تخلفوا عن إيداع حسابات حملاتهم الانتخابية لدى المجلس، إلى وزير الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بالتصريح بعدم أهليتهم للانتخابات التشريعية العامة والجزئية، ولانتخابات المجالس الجماعية والغرف المهنية طيلة مدتين انتدابيتين متتاليتين.

**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛**

إن كافة هذه المهمات التي باشرتها المحاكم المالية لم تكن لتتم في المستوى المطلوب دون تعبئة الموارد المتاحة لهذا الغرض. ويتعلق الأمر أساسا بالموارد البشرية والنظم المعلوماتية وتطوير الممارسات الرقابية عبر الاستفادة من أفضل التجارب على صعيد التعاون الدولي.

وفي هذا الصدد يولي المجلس الأعلى للحسابات أهمية قصوى للكفاءات البشرية التي يحتاجها سواء عند التوظيف أو خلال المسار الإداري عبر تطوير قدرات قضاته وموظفيه، إيمانًا منه بأن الكفاءات البشرية هي المحرك الأساسي للرفع من أدائه وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. ولهذا الغرض، يتوفر المجلس على مركز لتنمية القدرات يقدم برامج تكوينية متنوعة، تستند إلى مخطط استراتيجي، يرتكز أساسا على تعزيز مهنية القضاة والأطر، والاعتماد على التكنولوجيا الرقمية كوسيلة أساسية في أداء مهن المحاكم المالية.

وفي إطار الانفتاح على محيطه الخارجي، يقوم المجلس بتنظيم لقاءات من شأنها تبادل وتقاسم التجارب والخبرات لفائدة قضاته مع عدة شركاء وأطراف ذات الصلة، حول قضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي إطار التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة العربية والإفريقية، يواصل المجلس تنظيم لقاءات وورشات تكوينية وعلمية لفائدة القضاة والمدققين المنتسبين لهذه الأجهزة، خصوصا في عدة مجالات تهم أداء الأجهزة العليا للرقابة والآليات الكفيلة باستغلالها على أكمل وجه. وفي نفس السياق يسعى المجلس عبر أنشطة التعاون الدولي إلى التعرف على الممارسات الجيدة في ميدان الرقابة العليا على المال العام، بغية الرفع من كفاءة القضاة والموظفين وتمكينهم من القيام بأعمال رقابية وقضائية ذات جودة عالية.

كما يعتبر التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف من بين القنوات والوسائل الكفيلة بالتعريف بالتجربة المغربية وضمان إشعاع دولي متزايد للمجلس الأعلى للحسابات ولتجربة بلدنا في هذا المجال. وفي هذا الصدد عرفت نهاية السنة التي ودعناها حدثين بارزين:

- الحدث الأول يتمثل في انتخاب المجلس الأعلى للحسابات في 8 أكتوبر 2024 على رأس الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الاختصاصات القضائية (جوريساي) خلال أشغال الجمعية العامة التأسيسية لمنظمة (جوريساي)وبهذه الصفة، سيحتضن المجلس الأعلى للحسابات في بلادنا مقر هذه المنظمة الجديدة. ويعكس هذا النجاح الاعتراف بجهود المجلس في تعزيز النموذج القضائي. وقد ضمت الجمعية العامة التأسيسية لمنظمة (جوريساي) رؤساء وممثلي 32 مؤسسة عليا للرقابة من دول في إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وتهدف المنظمة (جوريساي) التي جاءت بمبادرة كل من المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الفيدرالي للحسابات في البرازيل إلى تعزيز النموذج القضائي داخل مجتمع أجهزة العليا للرقابة المالية، وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية، وتطوير معاييرها الخاصة. كما تسعى هذه المنظمة إلى أن تكون رافعة لتعزيز قدرات مؤسساتها وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في مجالات اختصاصها؛
- ويتعلق الحدث الثاني بانتخاب المجلس الأعلى للحسابات في4 دجنبر 2024، للاضطلاع بمهام الأمانة العامة للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة-الأفروساي، واستضافة مقرها الدائم بالعاصمة الرباط، وذلك خلال أشغال الاجتماع السادس عشر للجمعية العامة للمنظمة، المنعقد بالعاصمة الليبية طرابلس. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الأفروساي تضم في عضويتها الأجهزة العليا للرقابة للبلدان الإفريقية الأربعة والخمسون، إضافة إلى محكمة الحسابات للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ويترجم هذا الاختيار المكانة المتميزة والرائدة التي تحظى بها المملكة المغربية في محيطها الإفريقي والدولي، ويجسد كذلك التزامها الراسخ بتعزيز التعاون الشامل في بعده جنوب-جنوب، طبقا للرؤية الملكية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي يجعل من التعاون الإفريقي في كافة المجالات في طليعة أولويات المملكة المغربية.



**حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛**

إن بلادنا رغم حجم التحديات التي تواجهها تتوفر على مقومات متينة تجعلها أكثر قدرة على مواجهة التغيرات والصمود في وجه الأزمات، وعلى مجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية. ويتعين في هذا الظرف بالذات العمل على إدماج استراتيجية تدبير المخاطر على نحو كامل ضمن برامجها التنموية والحرص على تفعيلها، فذلك رهان أساسي من أجل ضمان تنمية مستدامة وشاملة لمجموع ربوع المملكة.

وأود في الختام، أن أستغل هذه الفرصة لأشيد بعلاقات التعاون البناء السائدة ما بين المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسة البرلمان، وكذا مع سائر أجهزته ولجانه، تلك العلاقات التي ما فتئت تتعزز باستمرار والتي تهدف أساسا إلى الارتقاء بالمهام الرقابية المنوطة بالمؤسستين وتكريس أدوارها الدستورية.

كما أجدد الشكر للحكومة على الدعم الذي ما فتئت تقدمه للمجلس الأعلى للحسابات حتى يقوم بأداء مهامه على أحسن وجه، ليس فحسب من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية، ولكن أيضا بتيسير تتبع تنفيذ التوصيات وحث المرافق العمومية على التفاعل معها على أوسع نطاق، هدفنا في ذلك خدمة المصالح العليا للوطن وتدعيم الصرح المؤسساتي لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

**"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"(سورة التوبة:105).**

**صدق الله العظيم.**

وفقنا الله جميعا لما فيه خير أمتنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.